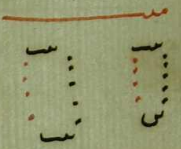
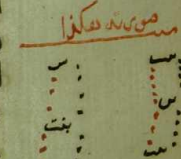


والاعتبار بايدان التزوج كان المال بينهما يصفين فظهر
 ان الاعتبار في القسمة هو للمدي به فانه الاب في العدة والامر
 في الخلة وايضا قد اتفقنا على انه اذا كان احدهما اولاد وارث
 كان اولي من الآخر فقد ترجح باعتبار معني في المدي به كما اذا
 ترك الميت ابن بنت و بنت بنت عنهما اي عند ابي س ولحسن
 يكون المال بينهما المذكور مثل حظ الاثني باعتبار الابدان اي ابدان
 الفروع وصفاتهم فثلثا المال لابن البنت و ثلثة بنت البنت
 وعندو يكون المال بينهما كذلك لان صفة الاصول متفقة
 في الاثنية فيعتبر عنده ايضا ابدان الفروع ولو ترك بنت
 ابن بنت و ابن بنت بنت عندها المال بين الفروع اثلاثا
 باعتبار الابدان ثلثاه للذكر و ثلثه للانثي كما في الصورة
 السابقة وعندم يكون المال بين الاصول اعني في البطن
 الثاني الذي هو اول ما وقع فيه الاختلاف بالدورة والاثنية
 وهو بنت البنت و ابن البنت اثلاثا و ح يكون ثلثاه لبنت
 ابن البنت لان ذلك نصيب ابيها قد انتقل اليها و ثلثه لابن
 بنت البنت فانه نصيب امه فانتقل اليه فصار الارث
 ههنا في مذهبه على عكس ما كان عليه في مذهبهما
 وهوان للانثي من الفروع ضعف ما للذكر ولما كان
 قول محمد محتجا الي زيادة تفصيل اشار اليه بقوله



بالاجماع المذكور مثل حظ الاثني



بالاجماع المذكور مثل حظ الاثني

وكذلك

بنت